راقبوا معدلات البطالة في المرحلة القادمة

2020/6/6

سوف تخلف جائحة كورونا الكثير من المشاكل والتهديدات الاقتصادية، ولكن أخطرها، خصوصا بالنسبة لنا في فلسطين، هو تصاعد معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، باستثناء – ربما –أيام الانتفاضة. فقد أغلقت الجائحة الكثير من المشاريع الصغيرة وخلّفت أعدادا متزايدة من أصحابها والعاملين فيها بدون عمل وبدون مصدر رزق، كما استغنت الشركات الكبيرة عن جزء من العاملين لديها بغية تخفيض النفقات في ظل تراجع النشاط الاقتصادي، ناهيك عن الذين فقدوا أعمالهم في إسرائيل أو في الخليج، وبعضهم عاد أو سيعود إلى أرض الوطن. يأتي ذلك في الوقت الذي كان الاقتصاد الفلسطيني يعاني أصلا من ارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى تشوهات حادة أخرى في سوق العمل وقطاع الإنتاج والمالية العامة والتجارة الخارجية وغيرها.

ليست خطورة التصاعد في معدلات البطالة فقط في انخفاض الدخل وتراجع القوة الشرائية، أو في زيادة نسبة الفقر، أو في تراجع معدلات النمو، وهي كلها أمور خطيرة جداً ولا يستهان بها، ولكن الأخطر هو أن أعدادا كبيرة من هؤلاء العاطلين عن العمل (الحاليين والمحتملين) سوف يضطرون للتوجه إلى إسرائيل والمستوطنات للعمل فيها، وهو ما سوف يزيد من ارتهان الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، الأمر الذي طالما حذرنا منه، خصوصا في هذه الفترة التي تسعى فيها إسرائيل إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية ضمن التطبيق العملي لما يسمى "صفقة القرن".

لن يكون من المنطقي أن يستمر عمّالنا في التدفق إلى إسرائيل والمستوطنات والعمل فيها، ثم ننادي بالانفكاك عن إسرائيل ومقاومة محاولات الضم. كما لن يكون من المجدي أن نطلب من عمالنا البقاء في منازلهم وعدم التوجه للعمل في إسرائيل والمستوطنات في ظل عدم وجود فرصة للعمل لهم أو مصدر للرزق داخل الأراضي الفلسطينية، مثلما لم يكن مجديا مطالبتهم بالبقاء في منازلهم عندما طال انتشار جائحة كورونا لأكثر من شهرين أو ثلاثة. بل ليس من العدل والإنصاف أن نخيّرهم بين حق الوطن عليهم أو الموت جوعا، في الوقت الذي يمكن التصدي لهذا الأمر، بالرغم من صعوبته.

ما هو مطلوب الآن، وقبل أي شيء آخر، أن تقوم السلطة الوطنية بوضع استراتيجية وطنية واضحة للتشغيل، كجزء من الاستراتيجية الكلية لإفشال مخططات الضم التي تقوم بها إسرائيل، وأن تشمل هذه الاستراتيجية، أولا، خلق فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني من خلال تقديم حوافز للقطاع الخاص ترتبط بقدرتهم على المحافظة على اليد العاملة لديهم أو تشغيل المزيد من الأيدي العاملة في مؤسساتهم، وثانيا تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وبالذات الزراعة والصناعات التحويلية وقطاع التكنولوجيا ليتمكن من استيعاب المزيد من الأيدي العاملة،

بالإضافة إلى توفير السيولة للقطاع الخاص، وخصوصا المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتمكنهم من الصمود أمام تداعيات جائحة كورونا، ويشمل ذلك تسديد مستحقات القطاع الخاص وتشجيع البنوك على الإقراض للمشاريع الإنتاجية. يجب أن تعمل الاستراتيجية المقترحة على تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وأن تشجع على تصدير السلع والخدمات بدلا من تصدير العمالة، وعلى الانفكاك عن إسرائيل بدلا من زيادة الارتهان إليها.

ندرك أن الموارد المتاحة للحكومة محدودة، والتحديات التي تواجهها كثيرة، وندرك أن هناك الكثير من المؤشرات الخطيرة التي يجب مراقبتها باستمرار، ولكن مؤشر البطالة هو الأجدر بالمراقبة في المرحلة القادمة، نظرا لأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضا.